الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/154(09/20)/35- خ(0258)

كلمة

معالي السيد عثمان الجرندي

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (154)

(عبر تقنية الفيديو كونفرنس)

الأربعاء: 9 سبتمبر/ أيلول 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة،
معالي السيد، بدر البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عُمان الشقيقة،
معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أتقدّم لكم بخالص الشكر على الكلمات الطيبة تجاه بلدي تونس وشخصي. ويشرفني أن أنضمّ إلى أشقائي في إطار مجلسنا الموقّر للعمل سويا من أجل دفع مسيرة العمل العربي المشترك إلى أفضل المراتب.

وأتوجّه بأحرّ التهاني إلى معالي الأخ رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة، بمناسبة تسلمُّه رئاسة الدورة 154 لمجلس جامعة الدول العربية، راجيا له التوفيق والنجاح فيما نصبو إليه من توافق يُعزِّز العمل العربي المشترك ويرتقي به إلى مستوى التحديات التّي تشهدها منطقتنا على مختلف الأصعدة وما تفرضه المستجدات الإقليمية والدولية من تنسيق المواقف ووحدة الصفّ العربي.

كما أتوجّه بأخلص عبارات التهنئة لمعالي الأخ بدر البوسعيدي لتقلده منصب وزير خارجية سلطنة عُمان الشقيقة، ونعرب بالمناسبة عن كلّ التقدير للجهود التي بذلتها السلطنة خلال رئاستها للدورة الفارطة للمجلس لاسيّما الإعداد الجيّد والإدارة الحكيمة للاجتماعات الطارئة التّي عقدت مواكبة لمستجدات الأوضاع العربية والتطورات الإقليمية والدولية.
والشكر موصول إلى معالي السيّد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة العربية، وكافة أعضاده لجهودهم في إدارة ومتابعة مسيرة العمل العربي المشترك والدّفع بها نحو مزيد من الإنجازات.

أصحاب السمو والمعالي،
أصحاب السعادة،

تنعقد دورتنا هذه في ظرف يتصفُ بالخطورة بالنّظر إلى تداعيات جائحة كورونا وفي ظلّ أوضاع سياسية دقيقة تمرّ بها منطقتنا العربية ممّا يتطلّبُ جهودا استثنائيّة لمزيد التنسيق بهدف مواجهة ورفع التحديات المتعددة المطروحة أمامنا.

وإنّ تونس التّي تتشرف برئاسة الدورة الحالية الثلاثين للقمّة العربية، والعضو غير الدّائم في مجلس الأمن للفترة 2020-2021، سعت منذُ تفشّي جائحة كوفيد-19 وما خلّفته من تداعيات سياسيّة واقتصادية واجتماعية وماليّة، وبالتعاون مع الجمهورية الفرنسية الصّديقة، إلى اعتماد مقاربة دولية لمواجهة خطر هذه الجائحة على الأمن والسلم الدوليين لاسيّما في المناطق المتضررة جراء النزاعات المسلحة وما أفرزته من موجات لجوء ونزوح وتشريد خاصّة من الفئات الهشّة.

وقد تُوّجت هذه المساعي بصدور القرار الأممي رقم 2532 (2020) الذّي يدعو إلى وقفٍ فوري للأعمال العدائية وإلى هُدنة إنسانية لجميع الأطراف في النزاعات المُسلّحة تعزيزا لفرص السلام والأمن الدّوليَيْن.

وهي مناسبة نُعرب فيها عن خالص الشُّكر إلى كافة الدول الشقيقة على دعمها لمشروع القرار الذّي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع ووضعِهِ ضمن مرجعيات العمل العربي المشترك، لاسيما في ضوء ما تعيشه بعض الدول العربية في المنطقة من نزاعات تتطلّبُ تسوية سياسية مبنية على العودة إلى الحوار وإخماد أصوات الأسلحة سبيلا لحقن الدماء بما يعزز أركان السلم والأمن في منطقتنا العربية والعالم.

أصحاب السمو والمعالي،

أصحاب السعادة،

إنّ تونس، إدراكا منها لدقّة المرحلة الراهنة في تاريخ القضية الفلسطينية العادلة، وفي ضوء المستجدات التّي تشهدها منطقتنا وعديد المواقف العربية والدّولية بشأن مسار التسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، تجدد موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية، قضية العرب المركزية، ومساندتها للشعب الفلسطيني الشقيق المساندة المُطلقة، ووقوفها الدّائم معه في نضاله من أجل

نيل حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته الحرة المستقلة ذات السيادة على أراضيه المحتلة في جوان سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتُشدد بلادي على أهمية الأُسس المرجعية للقضية الفلسطينية وثوابت تسويتها المبنية على القرارات الأممية وتلك الصّادرة عن مجالس الجامعة العربية ذات الصلة، وكذلك الاحتكام إلى مبادرة السلام العربية انتصارا للأمن والسلم ولمبادئ الحقّ والعدل والتعايش السلمي بما يدفع باتجاه استئناف المُفاوضات المباشرة بين الجانبين، بعيدا عن سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها سُلطة الاحتلال الإسرائيلي ودرءا لكل المحاولات الرامية إلى تقويض حلّ الدّولتين وإهدار فرص السلام والأمن والتعايش في المنطقة.

ويبقى تشريك الجانب الفلسطيني في أيّة مبادرات لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية شرطا أساسيا لضمان التوصّل إلى حلّ عادل ودائم وشامل لهذه القضية المركزية.

أصحاب السمو والمعالي،

انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأنّ أمنَ ليبيا واستقرارَها هو مِن أمنِ تونس واستقرارِها، وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي وأمن واستقرار كامل منطقة المتوسط، رحّبتْ بلادي بإعلان وقف إطلاق النار الصّادر عن كلّ من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب في ليبيا، والذّي يُعدُّ خطوة هامّة للتمهيد لتنشيط العملية السياسية بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة تؤدّي إلى حلّ ليبي–ليبي يؤسس لمرحلة جديدة ستمكّنُ الشعب الليبي الشقيق من تحقيق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية والرفاه، دون المساس بوحدة ليبيا واستقلالها وسيادتها على أراضيها وحماية مواردها ومقدرات شعبها.

كما ترحب تونس بالمحادثات الجارية في مدينة "بوزنيقة" بالمملكة المغربية الشقيقة، وتدعو كافة الأطراف الليبية والدولية إلى الانخراط في كافة المساعي والجهود الهادفة لتحقيق التسوية السياسية المنشودة.

وتؤكّد بلادي مجددا رفضها القاطع للحلول العسكرية ولجميع التدخلات الخارجية التّي من شأنها مزيد تعقيد الوضع وإطالة أمد الصراع، بكلّ ما تفرزه من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة على دولنا وعلى المنطقة التي- مع الأسف الشديد- أصبحت محلّ توتّر بالغ الحساسية ومصبّاً للأسلحة ومقصدا للمرتزقة والإرهابيين العابرين للحدود وللقارات. كما تشدد على موقفها المبدئيّ والثابت في مواصلة دعم الشعب الليبي الشقيق بما يُحقق تطلعاته المشروعة في بناء دولة مستكملة لكل مقومات الأمن والاستقرار وأسباب الرخاء.

وتجدد تونس ثقتها في قدرة جامعة الدول العربية على مواصلة دورها البناء من أجل الدّفع بهذا المسار وبلوغ أهدافه المنشودة.

السيدات والسادة،

ومن منطلق إيمان تونس بضرورة تغليب وحدة الصفّ العربي في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التّي تشهدها عديد الدّول العربية، والتهديدات المُحدقة بالأمن القومي العربي خاصة في ضوء الأوضاع السائدة في كل من سوريا والعراق واليمن، والمخاطر الإرهابية التّي تعصفُ بالمنطقة، فهي تدعو بوصفها رئيسة القمة العربية الثلاثين والعضو غير الدائم في مجلس الأمن إلى ضرورة الاحتكام إلى

صوت العقل لمعالجة هذه القضايا والعمل على رأب الصّدع عبر الحوار والمُصارحة بين مختلف أطراف الصّراع وكافة الجهات المتدخّلة، تحقيقا للتكامل المنشود بين دولنا العربية.
كما تُهيبُ تونس بالأشقاء تجاوزَ المعوّقات التّي عرفها العمل العربي المشترك في مجال تسوية النزاعات من خلال اعتماد مقاربات وآليات مبتكرة وخطط مستقبلية من شأنها مزيد تعزيز أواصر التعاون العربي-العربي وترسيخ دعائمه والارتقاء بمستوى التشاور والتنسيق في المحافل الإقليمية والدولية خدمة لمصالح أمتنا.

السيدات والسادة،

في ضوء ما تشهده مسيرة الإصلاح والتطوير لمنظومة العمل العربي المشترك من تعثُّر حال دون إحراز تقدّم ملموس في وضع تصوّر حول تطوير آليات العمل العربي المشترك ورفع أداء المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية القطاعيّة، تتأكد ضرورة توخّي منهجية عمل واضحة المرامي والأهداف، تمكّنُ دولنا من وضع تصور شامل لرفع كفاءة آليات العمل صُلب الجامعة، وتأهيل منظماتها المتخصصة بما يستجيب لانتظارات شعوبنا ويدعمُ مؤسسات المجتمع المدني ويعاضد جهود دولنا لتعزيز التعاون العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية والتكنولوجية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أودّ في الختام أن أُجدّد تأكيد حرص تونس على مواصلة دورها في الإسهام في رفع التحديات التي تشهدها منطقتنا بإرادة مشتركة وعزم صادق على تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا من رخاء وازدهار وعزّة ومناعة والعمل سويا من أجل الارتقاء بدور جامعة الدول العربية على الساحتين الإقليمية والدولية.

والله وليّ التوفيق،

والسلام عليكم.